(الزمان) تنفرد بنشر فصول من أول كتاب يكشف إنتخابات الزمن الصعب (2)

مسؤولة أممية بلا خبرة تضع قانون المفوضية الجديد

فريد ايار
لندن

للاسف الشديد ان قانون المفوضية الجديد الذي اصدره مجلس النواب سار على ذات الدرب وذلك بتاثير من مسؤولة الامم المتحدة في بغداد وهي التي لم تكن قد اشرفت من قبل على اية عملية انتخابية

وأن كان التركيز على العوامل الدينية والمذهبية قد لعب دوراً بارزاً في استقدام ما يقارب الأربعة ملايين ناخب من اصل ثمانية ملايين ونصف المليون في الأنتخابات الأولى عام 2005 للتصويت لقوائم ذات صفة مذهبية ، فأن التركيز على العامل القومي عند شريحة اخرى من الشعب العراقي لعب هو ايضاً دوراً بالغ التاثير في العملية الأنتخابية مستقدماً اكثر من مليوني عراقي ليس لممارسة حقهم في الأدلاء برأيهم بكل حرية وديمقراطية ، بل لأتمام فعل كان مسكوناً بهواجس الخوف مما حصل لهم في الماضي والحروب التي خاضوها بحيث اصبح رد فعلهم الانعكاسي التصويت "لقوميتهم" التي تحميهم كما يتصورون.

والانكى من ذلك ان هذا المسار صاحبته ظواهر فيها الكثير من الشذوذ وذلك بتجاوز حقوق الاخرين في التصويت الحر فغمطت حقوق اقليات تعيش في ذات المنطقة من خلال اجراءات اقلها منع هؤلاء من التعبير الحر عن خياراتهم.

ان ادلاء حوالي ستة ملايين من اصل ثمانية ملايين ونصف المليون باصواتهم بشكل يغاير التصويت الحر المبني على الاختيار العقلي يبرز لنا مكامن الخلل التي صاحبت عملية التحضير للأنتخابات برمتها ويفرض بالتالي ايجاد السبل اللازمة لتصحيح بعض المسارات ولا سيما في الجانب الاعلامي والتنظيمي.

ان أستغلال بعض الاحزاب "للرموز الدينية" والدعوات الأفتائية" في حملاتها الأنتخابية ومحاولة توجيه الجماهير توجيهاً مذهبياً امر يقف على طرفي نقيض من التوجيه المدني العصري بضرورة امتلاك الحرية الفردية الخالصة في عملية الأنتخاب وقد يكون كل ما حدث لأسباب عديدة ومختلفة ولكن بعضها يعود الى غياب النصوص الواضحة وعدم اتخاذ مجلس المفوضية العليا للانتخابات القرارات الحازمة في حينه للحد من هذه الحالة التي ادت الى نتائج كارثية اهمها انقسام الشعب العراقي وتغييب الهوية الوطنية العراقية لصالح الهوية المذهبية وبدء الحروب الداخلية المتنقلة .

وان كان كل ما سبق قد جعل المفوضية هدفاً للأنتقاد والتشكيك فان امراً اخر زاد في الطين بلة إذ عمدت المفوضية الى تصغير وتقليم اظافر نظامها حول "الميديا" للسماح لهيئة الأعلام والأتصال التي لا تمت باية صلة الى المفوضية، أن تكون الحكم والحكم مع اجهزة الأعلام في فترة الحملات الأنتخابية لكن تلك الهيئة لم تفعل ما يفترض القيام به بل عقدت يوم 16كانون اول 2004 مؤتمراً صحفياً باهتا اعلنت فيه بعض المبادئ التي لم يطبق منها شيئ وقد مرت فترة الحملة الأنتخابية دون ان تتحرك سنتيمتراً واحداً الى الأمام او ان تعمل على وقف الخروقات وما اكثرها والتي تم غض النظر عنها لأسباب كثيرة.

اما فيما يتعلق بالفكرة العامة للعملية الأنتخابية وعما اذا كانت ضرورية للعراق في ذلك الوقت او كان الأفضل تأجيلها لفترة لا تقل عن خمس سنوات مع اعداد برامج تأهيلية للشعب العراقي يستطيع من خلالها هضم هذه العملية والأيمان الحقيقي بها، فقد كان احساسي يدفعني للايمان بانه كان من المبكر اجراء هكذا عمليات انتخابية كبرى اذ ان تمثيل مكونات الشعب العراقي سوف لن يتحقق بشكل صحيح في هكذا انتخابات لأسباب عدة منها ان الغالبية العظمى من العراقيين هم من "المقترعين" الذين يأتون الى صناديق الاقتراع حاملين معهم توجيهات للادلاء بصوتهم لشخص ما او لقائمة معينة قيل لهم ان ينتخبوها، اما من هم من "الناخبين" ، وهم قلة، فهم هؤلاء الذين يقصدون صناديق الاقتراع ولديهم فكرة مستقلة كونوها بانفسهم لأختيار القائمة او الشخص الذي يرونه مناسبا لتحقيق مصالحهم .

ان تحليل الأنتخابات الأولى التي حصلت في 30 كانون الثاني 2005 وكذلك الثانية التي حصلت في 15/ كانون اول 2005 يظهر للعيان ان الأنتخابات كانت منافسة بين الطوائف والقوميات لتفوز الواحدة على الاخرى وليس بين برامج لتنمية العراق وتطوير مرافقه. اما الاستفتاء الذي كان اقل حدة من الأنتخابات فقد كان منافسة واضحة ان لم اقل "منازلة بين طائفتين"، وبهذا الصدد علينا ان نفهم امراً وهو ان الأنتخابات (كالمحدلة) ما ان تتحقق وتعلن الاسماء حتى تصبح امراً واقعاً ويتم الاعتراف بها داخلياً وخارجياً ايضاً دون النظر الى ما حصل سابقاً، فالمجتمع الدولي لا يعتبر بعض التفاصيل والأحداث السلبية التي تحصل خلال فترة الأنتخابات مهمة له بل يقدر نتائج الأنتخابات وفقاً لمصالحه.

وفي الختام لا بد لي من ان اقتطف فقرة من مقالة كتبها الزميل غسان شربل وقال فيها "ان من حق القوى والاحزاب العراقية ان تغرق في الاستعداد للانتخابات النيابية، في الائتلافات والطلاقات، والالتفافات وتصفية الحسابات، لكن السؤال هو عما اذا كانت الأنتخابات تكفي وحدها لحل المشكلة اذا خيضت بمنطق تحركه عصبيات فئوية ومذهبية وان رفعت شعارات جامعة لا يحتاج العراق الى انتخابات تذكره بالنسب السكانية، يحتاج الى انتخابات تذكره بالعراق كوطن ودولة ومؤسسات قادرة على احتضان العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية او العرقية (1).

الفصل الأول
أنتخابات الجمعية الوطنية الأنتقالية
مراحل التأسيس والطريق للمفوضية

بتاريخ 2 نيسان –ابريل /2004 وكنت في ذلك الوقت في لندن، تلقيت اتصالاً من زميل لي عمل سابقاً في مكتب الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي بنيويورك وهو لا زال يعمل في تلك المنظمة الدولية، وقال ان اسمي مطروح لأكون عضواً في هيئة انتخابية يجري تشكيلها للأشراف وتنظيم اول انتخابات في العراق ، وعندما سألته كيف، قال لا ادري ولكن ما اعرفه انهم يبحثون عن اسماء لها خبرة ومن المستقلين ، ويبدو ان طرح اسمي جاء على اساس تعاوني السابق مع لجنة الأعلام في الأمم المتحدة واليونسكو وزيارتي لمقر الأمم المتحدة ومقابلتي للأمين العام اثناء عملي كامين عام لأتحاد وكالات الانباء العربية وهي منظمة اعلامية اقليمية تتعاون مع الأمم المتحدة واليونسكو والمنظمات الدولية والاقليمية المماثلة الاخرى.

الاتصال الثاني جاء بعد يومين من الأول من المطران المرحوم ابونا اندراوس زميل شقيقي في الدراسة بجامعة الحكمة ببغداد في نهاية ستينات القرن الماضي اذ قال لقد سمعنا ان اسمك مطروح لتكون عضواً في هيئة انتخابية عراقية وقد سألونا عن عنوانك وعليك ملء استمارات الهيئة الموجودة على موقع الكتروني خاص بالأمم المتحدة.

لم تكن الامور واضحة بالنسبة لي، فعمل هذه الهيئة غير معروف وليست لدي اية مقدمات عنها، يقال انها هيئة انتخابية هدفها اجراء انتخابات ديمقراطية وحرة في العراق ولكن كيف؟ كان هذا هو السؤال الذي حفزني واثار فيَّ حب الاستطلاع لهذه المهمة التي بدأت اعتبرها بمثابة تحد لبناء بلد ديمقراطي ذلك ان الغربةَ القسرية عن البلد لفترة طويلة تجعل المرء مندفعاً، عند سنوح اية فرصة، للعمل والتعويض عما فاته لأجل شعبه ووطنه.

بعد ايام من التفكير العميق بدأت بملء الأستمارة الموجودة على الموقع الألكتروني للأمم المتحدة وارسلتها للجهة المعنية في /7نيسان – ابريل / 2004.

كدت انسى هذا الامر بعد مرور اسابيع من السكوت التام بل اعتقدت ان الأستمارة رفضت ربما لعدم تطابق الشروط او غيرها، ولكن بتاريخ /23ايار –مايو/2004 تسلمت على بريدي الألكتروني برقية من دائرة الشؤون الدولية (قسم المساعدات الأنتخابية) موجهة الى 14شخصاً من المتقدمين (اربعة منهم اصبحوا فيما بعد اعضاء في المجلس الاول) لأجراء مقابلات مع لجنة من قضاة دوليين في فندق الرشيد بالعاصمة العراقية بغداد في الفترة ما بين 28-26 ايار –مايو /2004.

لم يكن لدي الكثير من الوقت فاضطررت الى تغيير مواعيدي وكنت لا ازال في العاصمة البريطانية وقتذاك متجهاً الى عمان ثم سلكت الطريق البري الخطير قاصداً عاصمتي التي ولدت فيها وترعرعت وكانت هذه هي المرة الثانية التي ازور فيها بغداد بعد غيبة ربع قرن اثناء الحكم السابق.

في اليوم المحدد قصدت فندق الرشيد، الذي لم اكن اعرفه، والذي تحول بعد احتلال بغداد الى ثكنة عسكرية امريكية وكانت الطريق صعبة للوصول الى البوّابة الرئيسية نتيجة التفتيش المتكرر من قبل الحواجز الامريكية والتي يتسم بعض الموجودين فيها بالغلظة والشراسة في التعامل مع الاخرين. في البوّابة الرئيسية لفندق الرشيد كانت تتجمهر مجموعة كبيرة من الجنود الامريكان وبعض المدنيين العراقيين العاملين معهم وامامهم طاولة فيها سجل كبير لتسجيل اسماء الداخلين والخارجين... ابلغت ذلك الحاجز انني جئت لاجراء مقابلة مع فريق الامم المتحدة الموجود في الفندق، فاجرى اتصالاته وسرعان ما قدمت الأنسة هبة عبد اللطيف التي تتميز بخلق وادب جم وتعمل في قسم المساعدات الأنتخابية في الامم المتحدة واقتادتني الى الداخل.

بعد استراحة قصيرة سألتني هبة عما اذا كنت احتاج الى مترجم يكون معي في المقابلة التي تجري باللغة الأنكليزية فشكرتها على ذلك وقلت انني استطيع التفاهم مع اللجنة ثم واجهت القضاة الثلاثة (1) الذين كانوا يبتسمون فبادرت القاضية المكسيكية بالسؤال عن سبب رغبتي في العمل في هذه الهيئة فأجبت انه نوع من التحدي بالاضافة الى ان وجودي خارج العراق طيلة ربع قرن يدفعني الى فعل شيء وفي هذا الوقت بالذات في سبيل بلدي.

سألني رئيس اللجنة القاضي كريغلر من جنوب افريقيا قائلاً من خلال معلوماتنا انك اعلامي وصحفي عراقي منذ سنوات ماذا تستطيع ان تقدمه للهيئة الأنتخابية التي ستعمل فيها؟ كانت اجابتي موجزة نوعاً ما، قلت ان كل عملية انتخابية تحتاج الى ذراع اعلامية وجهد اعلامي ومن الضروري ان يصاحب الأعلام هكذا عملية جديدة على الشعب العراقي بعد ان حرم منها لأعوام طويلة. ثم تبودلت اسئلة ونقاشات عديدة بيني وبين الهيئة القضائية ومنها سؤال طرحه رئيس اللجنة ايضاً عن مدى توقعي الأستفادة من هذا العمل فأجبت بأنني لم آت للعمل في الهيئة لأكون شخصاً ما بل لأفعل شيئاً للبلد ولا اتوقع استفادة شخصية بل ان يستفيد العراق من ممارسة ديمقراطية جديدة عليه مهما كانت صعوباتها واضفت علينا ان نفعل الأشياء الصعبة ولكن الضرورية لا الأشياء السهلة التي لا حاجة اليها.

حرص رئيس الجلسة في ختام المقابلة على القول شكراً لك وبابتسامة حنونة قال سنلتقي كثيراً... كانت عبارته الاخيرة وكانها ابلاغ بأن اختياري لهذه المهمة الصعبة، بات قاب قوسين او ادنى.

بعد خروجي من هذه المقابلة قالت مسؤولة الامم المتحدة كان نقاشكم طويلاً مع اعضاء اللجنة وحول كل شيء تقريباً اجبتها انها لم تكن سهلة فاعضاء هذه اللجنة لهم خبرة واسعة بالعمليات الأنتخابية وما يصاحبها من مشاكل لذا شملت الاسئلة والأجوبة جميع المفاصل.

قالت الأنسة هبة ان رقم هاتفكم معنا وسنتصل بكم قريباً ثم سألت هل لديكم مكان تنامون فيه ام يرغب – سيادتك – وكانت من التابعية المصرية – ان نتخذ الأجراءات لتامين بقائك في الفندق.. طلبت المبيت في الفندق وامضيت الليلة الاولى من اصل 776 ليلة تالية امضيتها في فندق كان يشاد به في الازمان الماضية ويعتبر احد اروع فنادق العراق واذ به يتحول الى ثكنة عسكرية امريكية بعد احتلال بغداد، تلك الثكنة التي اجبرتنا على غسل ثيابنا واغطية فرشنا بايدينا طوال تلك الفترة العصيبة فيما كان البعض من الناس يعتقد ويتوهم اننا نعيش في المنطقة الخضراء ونحيي ليالي الف ليلة وليلة.

تقع الغرفة رقم (205) التي امضيت فيها كل تلك الايام الطويلة في الطابق الثاني من الفندق وقد منح بقية اعضاء المجلس الذين قدموا بعد ذلك وسكنوا الفندق الغرف في هذا الطابق الواطئ حرصاً من القوات الامريكية على سلامة اعضاء مجلس المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات (وهكذا جرى تسميتها فيما بعد) ذلك لأن الطوابق العليا كانت تتعرض للقذائف والصواريخ. ان الحرص علينا كان ينطلق من ايمان الادارة الامريكية بان تحقيق العملية الأنتخابية والوصول الى النتائج يدعم التصور والفكرة والفعل الأمريكي في العراق ويدعم ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش وخططه امام الشعب والجماهير الأمريكية لذلك كان موضوع امن وسلامة اعضاء مجلس المفوضية من الأولويات الأمنية بالنسبة للسلطات الأمريكية (وسنأتي على المزيد من هذه الوقائع حول هذا الموضوع في الصفحات التالية).

بعد يومين من مقابلتي للجنة اذاعت السيدة كارينا بيرللي مسؤولة قسم المساعدات الأنتخابية (1) في الأمم المتحدة اسماء ثمانية من العراقيين كان بول بريمر الحاكم الأداري لسلطة الائتلاف المؤقتة قد وافق عليهم بعد ان تم ترشيحهم من قبل بعثة الأمم المتحدة المعنية بهذا الامر.

اصدر بول بريمر في الثالث من حزيران من عام 2004 امرين دعيا (امر تعيين) الأول وجه الى سبعة من المفوضين السيدات والسادة عبد الحسين هنداوي، فريد ايار، صفوت رشيد، سعاد محمد جلال الجبوري، حمدية محمد عباس الحسيني، عز الدين المحمدي وابراهيم علي علي. وجاء في امر التعيين

استناداً الى الصلاحية المخولة لي بصفتي المدير الأداري لسلطة الأئتلاف المؤقتة، وبموجب القوانين واعراف الحرب، وطبقاً لقرارات مجلس الامن–الأمم المتحدة ذات الصلة، وبضمنها القرارات 1483و1511 (2003)اعلن بتعيينكم اعضاء مجلس مفوضي الهيئة الأنتخابية المستقلة في العراق. انكم سوف تمارسون مسؤولياتكم وتنفذون الواجبات المنصوص عليها في الامر المرقم (92) الصادر من قبل سلطة الأئتلاف المؤقتة والأوامر الاخرى ذات الصلة .

سينفذ امر التعيين هذا اعتباراً من تاريخ توقيعه وسيبقى نافذ المفعول بموجب قرار سلطة الأئتلاف المؤقتة المرقم 92.

بول بريمرالثالث
المدير الاداري لسلطة الأئتلاف المؤقتة
(1)

بيرللي كارينا: مواليد الاوروغواي عام 1955 درست الاجتماع والعلوم السياسية في بلدها واصبحت رئيسة وحدة المساعدات الانتخابية في الامم المتحدة منذ عام 1998بعد ان تقلبت

في مناصب عديدة في المنظمة الدولية (المصدر نيويورك تايمس، شباط 2004).

اما الامر الأخر فموجه من بول بريمر الثالث (1) الى عادل محمد علوان اللامي وجاء فيه:

استناداً الى الصلاحية المخولة لي بصفتي المدير الأداري لسلطة الائتلاف المؤقتة، وبموجب القوانين واعراف الحرب، وطبقاً الى قرارات مجلس الامن – الأمم المتحدة ذات الصلة، وبضمنها القرارات 1483و(2003) 1151 اعلن تعيينكم المدير العام للهيئة الأنتخابية المستقلة في العراق. إنكم سوف تمارسون مسؤولياتكم وتنفذون الواجبات المنصوص عليها في الامر المرقم (92) الصادر من قبل سلطة الأئتلاف المؤقتة (الامر المرقم 92 الصادر في الثالث من حزيران 2004) والاوامر الاخرى ذات الصلة.

سينفذ امر التعيين هذا اعتباراً من تاريخ توقيعه وسيبقى نافذ المفعول بموجب قرار سلطة الأئتلاف المؤقتة.

بول بريمر الثالث
المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة

اوحى صدور امرين منفصلين لمدير الادارة الأنتخابية (حيث خصه بأمر لوحده) بانه سيكون هو رئيس المفوضية.

كما ان مصطلح (C.E.O) Chief Electro Officer) الذي ورد في النسخة الأنكليزية من امر بريمر زاد من قناعته ، بانه سيكون صاحب السلطة في هذه المؤسسة . لقد احدث هذا الامر الصادر من قبل الحاكم الأمريكي المؤقت والموحى به من قبل بعثة الأمم المتحدة الى إحداث شرخ لم يندمل بين رئيس واعضاء مجلس المفوضين ومدير الأدارة الأنتخابية حتى اخر يوم من الولاية التي انتهت في /7ايار (مايو) / 2007هذا الشرخ الذي سبب ايضاً بمضاعفات كثيرة وعديدة داخل المفوضية وكان احد الأسباب، وليس جميعها، في عدم التوافق الذي حصل طوال عمر المجلس الاول. ولكن، مع ذلك فقد بدأ المجلس عمله وبسرعة لتاسيس اول مفوضية انتخابية في تاريخ العراق وهو امر بدأ يفخر به كل عراقي ما بين عام 2007-2004اذ اثبتت المفوضية وبالتحديد 90 من اعضاء مجلس المفوضين حياديتهم في الأنتخابات وموضوعيتهم وعدم انحيازهم الى اية فئة او حزب او ائتلاف.

ترجمة متعمدة

□ هكذا ورد اسم بول بريمر في الترجمة العربية المعتمدة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة Coali-tion Provisional Authority (CPA).وردت تسمية "السفير لـ بول بريمر" في الكتاب الذي اصدره بعنوان "عام قضيته في العراق" بالاشتراك مع مالكولم ماك–كونيل الموظف السابق في وزارة الخارجية الامريكية والذي تعاون مع طومي فرانكس في مذكراته الشهيرة "جندي امريكي" صدر الكتاب في بيروت عام 2006.

□ ان الترجمة العربية الاقرب الى مصطلح Chief Electro Officer (C.E.O) هو مدير الادارة الانتخابية وهي موازية كما جاء في قاموس (ace)للمصطلحات الانتخابية والمعد من قبل الامم المتحدة ومنظمتي ايديا وايفيس للانتخابات لـDirector of Elec-tion والو بالفرنسي Directeur Generale des Elections.

الصيغة المحفورة في الصخر

لم يكن أحد منا يعرف كيف سيعمل مجلس المفوضين وما هي مهماته ولا لماذا حدد عدد الاعضاء بثمانية، سبعة منهم يحق لهم التصويت والثامن يعمل مديراً للأدارة الانتخابية، ولا يحق له التصويت.

ولكن لو امعن المرء النظر في تشكيلة المجلس لأدرك ان الأمم المتحدة اختارت الأعضاء على اساس النسبة المتحاصصة من مكونات الشعب العراقي اذ كان هناك ثلاثة من الاعضاء من الطائفة الشيعية (رجلان وامراة واحدة) واثنان من السنة (رجل تركماني وامراة) واثنان من الاكراد من قبيلتين مختلفتين كانت واحدة ضد النظام السابق والاخرى معه بالاضافة إلى مسيحي واحد.

بهذا الأختيار المدروس بدقة رسخت الأمم المتحدة اسس واساليب المحاصصة في العراق بعد ان كان بريمر قد سبقها في مجلس الحكم والذي ادت خياراته الخاطئة في اعتبارات الأكثرية والأقلية بين طوائف الشعب العراقي الى مجازر دموية استمرت وقتاً طويلاً من الزمن ولا تزال ذيولها متجذرة في الكثير من النفوس لغاية اليوم.

ذكرت كارينا بيرللي رئيسة قسم المساعدات الأنتخابية في الأمم المتحدة في الاجتماعات التي عقدها مجلس المفوضين معها لاحقاً ان الأمم المتحدة قدمت الى مجلس الحكم اسماء (16) شخصية انتقتها من بين 1887 شخصاً لأختيار ثمانية منهم لمجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وقالت انه اثناء اجتماعها بذلك المجلس قيل لها "ان هذه الاسماء غير معروفة لديهم" وان اعضاء مجلس الحكم سيسمون اشخاصاً يعرفونهم ، بعدها بدأت الصراعات والخلافات العميقة بينهم اذ ارغب كل واحد ان ياتي باصحابه للهيئة الأنتخابية ولما لم يتوصل المجلس الى اراء قريبة من بعضها البعض طلب من الأمم المتحدة سحب الاسماء الـ (16) والقيام باختيار الثمانية ايضاً من قبلها.

وقالت كارينا بيرللي عندما اراد مجلس الحكم تغيير الأسماء والأتيان باسماء اخرى من عندهم هددت المجلس وقلت لهم "ان الأمم المتحدة ستنسحب من هذا الموقع لأننا لا نكذب على العراقيين ولديكم قائمة بـ 16اسماً اما ان تختاروا منها ثمانية ليكونوا الهيئة الأنتخابية العراقية او ترك الاسماء كما هي وسنختار نحن الثمانية وفقاً لأية محددة" وهكذا كان فاستقدمت الامم المتحدة القضاة الثلاثة من الخارج واجرت المقابلات اللازمة وفاز الثمانية الذين صدر الأمر بتعيينهم.

كانت صيغة وجود مجلس للمفوضين وادارة انتخابية في العراق نسخة طبق الاصل موجودة في دول عديدة اشرفت على انتخاباتها الأمم المتحدة، وفي الاوقات اللاحقة وعندما كانت تبرز خلافات بين مجلس المفوضين والادارة الانتخابية كان رئيس فريق الأمم المتحدة يقول لنا "ان هذا الخلاف حصل ايضاً في السابق وفي دول عديدة"...

وكنت أسأل نفسي ان كانت هذه الصيغة فيها الكثير من المشاكل والمقالب وازدواجية الصلاحيات فلماذا جيء بها الينا من افغانستان او تيمور الشرقية او كوسوفو او كامبوديا او ليبيريا وهي دول اقل تطوراً من بلدنا العراق؟

كان من الافضل ان يكون هناك مجلس مكون من ثلاثة اعضاء فقط ومسؤول ادارة انتخابية يعين من المجلس لئلا يستأسد عليه ويرفض قراراته كما حصل في الكثير من المرات اثناء عملنا، لم يكن مهماً ان يكون الثلاثة من المسلمين الشيعة او السنة او الاكراد او الصابئة، بل المهم ان يكونوا عراقيين حتى النخاع مخلصين محايدين غير تابعين لاي حزب يمتلكون فكراً حضارياً متنوراً وبذلك تتوفر الامكانية لاجراء انظف العمليات الأنتخابية، ولكن للاسف الشديد فإنَّ الأمم المتحدة بررت فعلها هذا معتبرة أنَّ الصيغة المعتمدة هي التي تعكس واقع العراق وحاولت ستر الكثير من التناقضات لغاية انتهاء العمليات الأنتخابية ولتقول للعالم ها قد نجحت الأمم المتحدة في العراق ايضاً...

هذا كان قصدها اولاً واخيراً وليس وضع اسس

بول بريمر

قوية وثابتة لديمقراطية مستقبلية في هذا البلد.

قد يكون من جميل الصدف وحسن حظ العراق ان سبعة من اعضاء مجلس المفوضين لم يكونوا تابعين لأي حزب بل كانوا من المستقلين وقد استعفى عضو واحد "التقيه السياسية"(1) حتى لا يظهر انه تابع لحزب ما ولكن الممارسات اللاحقة وحتى بعد ان انتهت ولاية المجلس الأول اظهرت ان المفوض كان بتصرف حزب معين ولكن ورغم ذلك فإنَّ المفوض المتقي لم يتمكن من فعل الشيء الكثير اثناء العمل لأن المستقلين كانوا اكثر عدداً واكثر اصراراً على بقاء المفوضية غير تابعة لأي حزب او مجموعة بدليل عدم اعادة انتخابهم ثانية لعضوية المجلس الجديد المتحاصص والتابع لأحزاب السلطة.

سلطة انتخابية

ان مصداقية الهيئة الأنتخابية التي سميت فيما بعد "بالمفوضية" التي شكلتها الأمم المتحدة، او على الأقل الأعضاء السبعة من المستقلين فيها والذين يمثلون السلطة الأنتخابية منح الأنتخابات الرئيسية الثلاثة التي اجريت عام 2005 المصداقية المطلوبة وشكلت احدى الضمانات لتكون الأنتخابات ونتائجها مقبولة لدى الجهات المعنية ذلك لأن شرعية المفوضية تعتمد بشكل رئيسي على الثقة التي تمنحها إيّاها الجماهير وعلى كفاءتها ومهنيتها العالية واستقلالها عن السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية.

رغم كل ما قيل ويقال عن المجلس الأول للمفوضية فإنَّه عمل وبما يستطيع من جهد لتنفيذ ثلاث عمليات انتخابية كبرى كانت مدعاة فخر العراقيين في جو خطير جداً من الأرهاب والقتل والتشريد ساد المجتمع العراقي، فلقد كان معظم اعضاء المجلس، وليس جميعهم، بعيدين كل البعد عن أي تفكير طائفي او مذهبي او ديني او قومي، بذلوا الجهد الخالص في صنع السياسات وتنظيم ومراقبة العمليات الأنتخابية والاشراف الكلي على الأنتخابات وتنفيذها في اطار القانون العراقي وضمن معايير دولية ، والحكم في نزاعات تتعلق بالعملية الأنتخابية وقامت المفوضية بتسجيل الأحزاب السياسية والكيانات بكل حيادية ومسؤولية واخذت، قدر الأمكان، بنظر الاعتبار الشكاوى ودرستها بامعان واصدرت قرارات بشأنها وعملت ونقضت وحكمت على اية قضية او موقف يتضمن تهديداً او اعتراض سبيل او اجباراً او فساداً او نشر معلومات كاذبة او اية ممارسة اخرى تتعارض وقيام انتخابات حرة وعادلة.

لقد اصبحت المفوضية العراقية التي هي تنظيم مؤسسي مستخدم في 53 بالمئة من الدول الديمقراطية في العالم احدى اهم سمات عملية التغيير الديمقراطي في العراق وعلى مدى اكثر من سنتين ونصف ابتداءً من حزيران 2004 كان اسم المفوضية يتردد على كل لسان بل واصبحت مفوضية الأنتخابات العراقية نتيجة الجهد الأعلامي المبذول احدى اهم المفوضيات في العالم.

يتبع

غلاف مذكرات بريمر

غلاف كتاب تومي فرانكس

معاناة وطن

رغم مرور زمن ليس بالقليل على تحرير الارض من تنظيم داعش الظلالة والأجرام ، الذي عاثَ فساداً في الارض ودماراً وسرقة ونهباً وقتلاً وتهجيراً، بل وأساء للدين الاسلامي كمنهج عمل يدعو للتصالح والتسامح قوله تعالى: ?وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ? ?وبعد مرحلة الصراع المميت والقتل والتهجير والترهيب التي شهدتها بعض محافظات العراق كنا نأمل ان ننعم بفسحة من الحرية وان نتنفس الهواء النقي بعيداً عن تلوث السياسة وصراعاتها وابعادها "استراحة مقاتل".كما يسمونها لكن للاسف استمر مشروع التردي والتراجع .

هل كتب علينا في هذا الوطن الحبيب أن نعيش المعاناة والمرارة إلى ما لا نهاية؟

هل كتب علينا ان نتحمل القتل والدمار والتهجير وأن نبتلع الأحزان والأسى ونصبر على كل هذه المصائب ونستسلم للمجهول ونقول قضاء وقدر؟ كيف لهذا البلد العظيم وشعبه الأبي ان يكون جسراً للمصائب وان تتعثر كل رحلات البحث والعمل عن منافذ الخروج لعالم الحرية والتطور دون جدوى ، حينما نطل على واقعنا من خلال خرائطه الاجتماعية ماذا نجد؟ غالبية الشعب في حرب لاتتوقف مع الفقر، البطالة المتزايدة، تدهور الخدمات ، الفساد المستشري ، الشلليَّة العائلية ... الخ، طفح الكيل والحياة بدأت تضيق بأهلها من شر الفاسدين الذين استأثروا بمواقع مهمة بالسلطة واستباحوا ثروة البلد ، واستأثروا بخيراته دون رقيب، وتركوا الشعب يتخبط في مشاكله اليومية ويتجرع المرارة والحرمان والعوز والفاقه .

لانكاد نصدق أن يسود مجتمعنا كل هذا القدر من الأهمال والتردي، والتي تزداد تفاقماً مع مرور الوقت، لتفرّخ أزمات أخرى أدت إلى شلل في المجتمع، وتباطؤ حركة النمو وفقدان حالة التفاعل المجتمعية مع الدولة ، فقدنا التنمية الفكرية واصبحنا نعيش حالة من الظلامية الموحشة ، ورغم كل هذا يحاول الفاسدون أن يرسموا للبلد صورة وردية ويرددوا بأن الدنيا ربيع والجو بديع. تلك المواقف تغلق باب الأمل في الإنقاذ، ومن شأنها أن تجعل حالة اغراق البلد واقعاً حتمياً لا مفر منه. إن واقعاً بهذا التردي لا يصنع (مستقبلاً مطمئنا) ناهيك أن يكون مبشراً. وإنما هو منذر بغرق السفينة إن عاجلاً أو آجلاً.

وإنه من المستحيل أن يتم تحقيق أي إنجاز يُحسب لحكومة او لطرف فاعل ما لم يتم اعادة الحسابات وفق رؤية جديدة تتناسب وحجم المأساة وفقدان الثقة وتعيد الامور لنصابها .

لا أرغب بالعودة الى الخوض في التفاصيل التي نكَّدت حياة المواطنين على امتداد سنوات طوال. الا أن ذلك لا يمنع من مصارحة ولات الامر منا وتنبيههم حول الوضع العراقي برمته، وان نقدم خطاباً اصلاحياً لكل النخب والقادة والاحزاب وتكتلاتهم، ونؤكد ان البلد بحاجة الى حركة تصحيحيَّة. بل الى الكثير من العلاجات والتصويبات والتصحيحات.

دولة حديثة ذات تجربة ديمقراطية وليدة ، بكل مؤسّساتها، بكل أزماتها، برمتها، تحتاج الى دولة.

فالدولة الموجودة تكاد تكون كل شيء متوفر بها على مستوى العدد والعُدّة إلا انها بالحقيقة تفتقد الى الدولة ، فالدولة قوة وتنظيم ونحن فقدنا الركيزتين المهمتين في اعطاء صورة لهيبة الدولة وتشكيلاتها ، كُثرَ اعداد رُبان السفينة وأدعاء كل منهم انهُ هو القائد وهو المُتفضل على البلد تسبب في ضياع السيطرة على مقر قيادة السفينة ونحن في عرض البحر لتتخطفنا الأمواج يميناً ويسار ، ناهيك عن حديث الفساد الذي يطغى على كل ما عداه من أحاديث. وعلى امتداد الجغرافيا والتاريخ. ومن الفجر الى النجر. أينما حللت تسمعها منهم: ودائماً الدولة ضائعة.

لذلك نحن علينا ان نبتعد عن الجزئيات كل ما يحدث من تراجع سببهُ ضياع الدولة داخل الدولة ، الاطار العام للدولة موجود لكنه اطار خال من الصورة لايعني وجود لوحة ذات اهمية ، ولاتثير اهتمام احد ، وبالتالي نحن بحاجة الى اصلاح حقيقي وثورة تنمية فكرية واستثمار في فئة الشباب لأن الشباب الركيزة المهمة في نهوض البلدان وتطورهم

يعيش الشباب في بلدنا ، إحباطاً وآلاماً واغتراباً داخل الوطن ، وبعض الظروف التي تنغص عليه حياته. في ظل أحلام وردية عاشها آملا أن تتحسن أحواله بعد التحول الديمقراطي الذي شهدهُ البلد بعد عام ٢٠٠٣ والذي رسم افاقاً واسعة لأحلام الشباب في المشاركة الفاعلة لاعادة بناء الوطن وفق المباديء والقيم الجديدة من خلال إيجاد وظيفة جيدة، ودخل مادي معقول، وسكن آمن وفرصة لإتمام مراسم ارتباطه بمن يحب.

أحلام مرتبطة بمجيء يوم يتمتع فيه بالكرامة والحرية، ويتصالح مع أهل وطنه ومن يتولون المسؤولية فيه، فيكفي ما عانوه من تهميش حقيقي، وبطالة وعلينا واجب اليوم منحهم فرصة تسنم المواقع المهمة في البلد وادارتها ، لايمكن ان تتعرض الفئة الشابة الى التهميش والدولة تدّعي انها تقوم بمشروع نهضوي لاعادة بناء البشر والحجر بأن واحد ، عندما يتوفر شرط الكفاءة والاداء عند الشباب علينا ان نوليهم الاماكن الحساسة والمهمة لانهم ركيزة النجاح الحقيقي في ترسيخ دعائم الدولة وسنشهد طفرات تطور على جميع المستويات لانهم الثروة الحقيقية والخزين الستراتيجي الذي لاينضب .

اذاً بحركة تصحيحية لمجريات جادة لما يحدث في البلد ، والعمل على توحيد رؤية شاملة حول كيفية أدارة الدولة وصولاً الى الاعتماد على الشباب في مشروع اعادة بناء الدولة سنصل الى دولة الحلم التي نتمنى جميعاً ان نعيش بكنفها ، انا متيقن ان بقينا نعيش حالة الخوف والرهاب على مستقبل المشروع الديمقراطي في العراق وتجربته السياسية الحديثة فاننا سنشهد موت تلك التجربة لان تحقيق الوصول الى القمة مهم ولكن المحافظة على البقاء في القمة هو الأهم ، ولايمكن ان نحافظ على البقاء في ظل الخوف من المجهول وعدم ايجاد المشتركات المجتمعية وتفعيلها والابتعاد من سماع الاصوات التي تدعو للاصلاح وترك الشباب يعيش حالة من الضياع ، العراق بحاجة الى مصلحين وحكماء وليس لمُصلّحين وحكام .

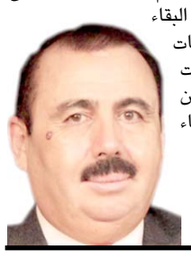

كامل كريم الدليمي

بغداد

الشمال السوري

واشنطن وانقره يدركان جيدا، بان سوريا التي خاضت حربا كونية على مدى يسبع سنوات متواصلة وحققت انتصارات كبرى، لايمكنها بالمطلق أن تترك جزءاً أو اجزاء من الشمال السوري تحت سيطرة الامري